مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: العوامل الاقتصادية الكلية المؤثرة على الودائع المصرفية دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية
اسم الكاتب: د. منى بيطار، رؤى حميشه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5940
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 16:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Macroeconomic Factors Affecting Bank Deposits An Applied Study On Private Traditional Banks Operating In Syria

DR. Mona bittar*
Roua Hmisha**

(Received 25 / 5 / 2023. Accepted 30 / 7 / 2023)

□ ABSTRACT □

This research aims to study the impact of macroeconomic variables on bank deposits in traditional private banks operating in Syria, during the period from the first quarter of 2011 to the second quarter of 2020. To achieve the objective of the study, the impact of some macroeconomic variables represented in (GDP, money supply, real interest rate, and unemployment) on the dependent variable (total bank deposits) was studied, with a number of controlling variables such as (bank size, profitability, index Global Terrorism), using the Autoregressive Distributed Lags models. The study concluded that there is a positive and significant effect of the studied macro variables on bank deposits in the long term. In the short term, there was a negative and significant impact on the GDP and the real interest rate on bank deposits. As for the money supply and the unemployment, they did not have any effect on the dependent variable.

Keywords: Bank Deposits, Gross Domestic Product, Real Interest Rate, Money Supply, Unemployment Rate, ARDL Methodology.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*Associate Professor ، Banking And Financial Department, Faculty Of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.
**Postgraduate Student, Department Of Banking And Financial Sciences, Faculty Of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria. rouaaliissa@gmail.com

العوامل الاقتصادية الكلية المؤثرة في الودائع المصرفية
دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية

الدكتورة منى بيطار*

رؤى حميشه* *

(تاريخ الإيداع 25 / 5 / 2023. قُبِل للنشر في 30 / 7 / 2023)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر متغيّرات الاقتصاد الكلّيّ في الودائع المصرفيّة في المصارف التّقليديّة الخاصّة العاملة في سوريّة، وذلك خلال الفترة الممتدة من الرّبع الأوّل 2011 حتّى الرّبع الثّاني 2020 بالاعتماد على بياناتٍ ربعيّةٍ. ولتحقيق هدف الدّراسة تمّ دراسة أثر بعض متغيّرات الاقتصاد الكلّي المتمثّلة بـ (النّاتج المحلّيّ الإجماليّ، وعرض النّقود، وسعر الفائدة الحقيقيّ، ومعدّل البطالة) في المتغيّر التّابع (إجمالي الودائع المصرفيّة)، مع وجود عددٍ من المتغيّرات الضّابطة كـ (حجم المصرف، الرّبحيّة، مؤشّر الإرهاب العالميّ)، باستخدام منهجيّة الانحدار الذّاتيّ للفترات الموزّعة (ARDL)، وذلك بعد دراسة استقراريّة المتغيّرات. توصّلت الدّراسة إلى وجود أثرٍ موجبٍ ومعنويٍّ للمتغيّرات الكلّية المدروسة في الودائع المصرفيّة في الأجل الطّويل. أمّا في الأجل القصير فقد وُجِد أثرٌ سالبٌ ومعنويٌّ للنّاتج المحلّيّ الإجماليّ، وسعر الفائدة الحقيقيّ في الودائع المصرفيّة. في حين لم يلحظ لعرض النّقود، ومعدّل البطالة أيّ أثرٍ في الودائع المصرفية.

الكلمات المفتاحية: الودائع المصرفية، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة الحقيقي، عرض النقود، معدل البطالة، منهجية ARDL.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ مساعد ، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** طالبة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.rouaaliissa@gmail.com

مقدمة:

يعتمد نموُّ أيّ اقتصادٍ على تراكم رأس المال، الّذي يعتمد بدوره على الاستثمار وعلى مقدارٍ مكافئٍ من المدّخرات لتمويليه، لذلك لابدّ من زيادة مستوى الادّخار لتمويل الاستثمار المتزايد [1]. وتُعدُّ الودائعُ المصرفيّة في عددٍ من بلدان الأسواق النّاشئة مثل سورية الشّكلَ الرّئيسَ لمدّخرات السّكان؛ ويرجع ذلك إلى تخلّف أسواق الأوراق الماليّة، وتقلبّها المتزايد، وعدم كفاية المعرفة الماليّة للسّكان، وانخفاض الرّغبة في المخاطرة، وانعدام الثّقة في النّظام الماليّ [2]. يعدّ قبولَ الودائعِ، والعملَ على تنميتِها وزيادتها من خلال توظيفها من الخصائصِ والسّمات الأساسيّة التّي تميّز المصارف الّتجارية عن غيرها من المؤسّسات الماليّة الأخرى. وتعتبر الودائعُ المصدرَ الرّئيسَ للأموال في المصارف، وحجرَ الأساس لنشاطها؛ فمستوياتُ الودائعِ المصرفيّةِ ذاتُ أهميّةٍ بالغةٍ للسّيولةِ المصرفيّة واستقرارها، وهذا ما اتّضح من خلال الأزمة الماليّة العالميّة عام (2008). لكن ثمّة كمياتٍ ضخمةٍ من الأموالِ القابلةِ للإقراضِ خارجَ النّظامِ المصرفيِّ، وهي بحاجةٍ إلى جهودِ المصارف التّجاريّةِ للاستفادةِ منها في الاستخداماتِ الإنتاجيّةِ [3]، وتوجيهها عبرَ قنواتٍ استثماريّةٍ في المجالاتِ كافةً التي يحتاجها الاقتصاد الوطنيُّ، وبالأخصِّ من خلال منحِ التّمويلاتِ والتّسهيلاتِ الائتمانيّةِ للمستثمرين، وهذا ما يساهمُ في دفعِ عجلةِ التّنميةِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ. لكن عملية تعبئة الودائع ليست مهمة سهلة، حيث أنها تتأثر بالعوامل الاقتصادية الكلية والجزئية الخاصة بالمصرف والعميل، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الودائع المصرفية في سورية خلال الفترة (2011_2020).

الدراسات السابقة:

1ـ دراسة (TUN، 2019) بعنوان:

"An Empirical Analysis of Macroeconomic Factors Affecting on The Deposit Mobilization of Private Commercial Banks Myanmar" [4].

تحليل تجريبيّ للعوامل الاقتصاديّة الكلّيّة الّتي تؤثّر على تعبئة الودائع للمصارف التّجاريّة الخاصّة ميانمار

هدفت هذه الدّراسة إلى دراسة أثر عوامل الاقتصاد الكلّيّ في تعبئة الودائع في المصارف التّجاريّة الخاصّة في ميانمار. طُبِّقت هذه الدّراسةُ على (24) مصرفا تجاريّاً خاصّاً بالاعتماد على البيانات الفصليّة للفترة الممتدّة من السّنة الماليّة (2014/2013) إلى (2018/2017). ولتحقيق هدف الدّراسة استخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدّد لدراسة العلاقة بين المتغيّرات المستقلّة والمتمثّلة في (سعر الفائدة الحقيقيّ، نصيب الفرد من النّاتج المحليّ الإجماليّ، وعرض النّقود، ومتوسط سعر الصّرف)، والمتغيّر التّابع (الودائع المصرفيّة). توصّلت نتائج الدّراسة إلى وجود أثر إيجابي ومهم في تعبئة الودائع لكلٍّ من: (سعر الفائدة الحقيقيّ، ونصيب الفرد من النّاتج المحليّ الإجماليّ، وسعر الصّرف). ووجود أثر سلبيّ وغير مهم لـ (عرض النّقود) في ودائع المصارف الخاصة.

2ـ دراسة (مرشد، 2018) بعنوان: "دراسة العوامل المؤثّرة على جذب واستقطاب الودائع المصرفيّة: حالة تطبيقيّة على عملاء المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة" [5].

هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة أكثر العوامل جذباً واستقطاباً للودائع المصرفيّة من وجهة نظر العملاء. طُبّقت الدّراسة على عيّنةٍ من عملاء المصارف التّجاريّة الخاصّة في سوريّة ممّن لديهم ودائع توفير وودائع لأجل. ولتحقيق هدف الدّراسة تمّ توزيع مئة استبانةٍ على العملاء استردّ منها 72 استبانةً. تمّ تحليل نتائجها باستخدام عدّة أساليب إحصائيّةٍ

منها T Test، واختبار المقارنات (One Way Anova)، واختبار (Independent T Test) لمقارنة الاختلافات في تفسير المؤشّرات بالاعتماد على برنامج (spss). توصلت نتائج الدراسة إلى أن جودة التعامل والخدمة أكثر العوامل تأثيرا على جذب واستقطاب الودائع المصرفية، تلتها عوامل الثقة والأمان، ومن ثم العمليات والإجراءات المتبعة في المصرف، تلتها السياسة التسعيرية، ومن ثم تنوع الخدمات المصرفية، وأخيرا الترويج.

3ـ دراسة (ندور،2017) بعنوان: "العواملُ المؤثّرةُ على حجمِ الودائعِ في المصارفِ: دراسةٌ تطبيقيّةٌ على المصارفِ الخاصّةِ في سوريةَ" [6].

طُبِّقت على عيّنةٍ مؤلّفةٍ من سبعةِ مصارفَ خاصّةٍ تقليديّةٍ عاملةٍ في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة خلال الفترة (2007–2016)، وقُسّمت الدّراسةُ إلى فترتين زمنيتين: الأولى بين (2007–2011)، والثّانية بين (2012–2016)، استخدم الباحثُ أسلوبَ الانحدارِ البسيطِ لدراسةِ العلاقةِ بينَ المتغيّرات المستقلّة وهي: (معدّل الفائدة، معدّل التّضخّم، سعر الصّرف، الوعي المصرفيّ، السّمات الماديّة للمصرف)، والمتغيّر التّابع (حجم الودائع)، وتوصلت هذه الدّراسةُ إلى أنّ معدّل الفائدة أثّر بشكلٍ عكسيٍّ في حجمِ الودائع المصرفيّةِ خلال الفترة الأولى، بينما أثّر بشكلٍ طرديٍّ خلالَ الفترةِ الثّانية، ووجدتِ الدّراسةُ أنّ معدّلَ التّضخّمِ أثّرَ بشكلٍ طرديٍّ في حجمِ الودائعِ المصرفيّةِ خلالَ الفترتين. أمّا فيما يخصُّ سعر الصّرف فقد كان له تأثيرٌ عكسيٌّ على حجم الودائع الصّرفيّة خلالَ الفترةِ الأولى، وتأثيرٌ طرديٌّ خلالَ الفترة الثّانية، وأنّ الوعيَ المصرفيَّ والسّماتِ الماديّةَ للمصرف تؤثّرُ بشكلٍ طرديٍّ في حجمِ الودائعِ المصرفيّةِ. ولاحظتِ الدّراسةُ عدمَ وجودِ فروقٍ في حجمِ الودائعِ، ووجودَ فروقٍ بينَ معدّلِ الفائدةِ ومعدّلِ التّضخّمِ وسعرِ الصّرف خلالَ فترتي الدّراسة.

4ـ دراسة (Shitsi;Gakpay,2017) بعنوان:

The Effect of Some Selected Macroeconomic and Financial Variables on Commercial Bank Deposits: Empirical Evidence from Ghana

تأثير بعض المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة والماليّة المختارة على ودائع المصارف التّجاريّة: دليل تجريبيّ من غانا [7].

هدفت هذه الدّراسة إلى البحث في تأثيرِ بعض المتغيّرات الاقتصاديّة والماليّة على ودائع المصارف التّجارية في غانا والمتمثّلة في (سعر الفائدة على الودائع، التّضخّم، نموّ عرض النّقود M2، سعر السّياسة النّقديّة، سعر السّهم على ودائع المصارف التّجاريّة) خلال الفترة الزّمنيّة (2000 – 2012)، وذلك بالاعتماد على بياناتٍ فصليّةٍ تمّ الحصول عليها من بنك غانا (BoG). شملت عيّنةُ الدّراسةِ كلّ المصارف التّجاريّة في غانا وعددها (28) مصرفاً. ولتحقيق هدف الدّراسة قام الباحث باختبار استقراريّة البيانات باستخدام اختبار جذر الوحدة ((ADF Augmented Dickey Fuller))، ثمّ قام بتطبيق نموذج متّجه تصحيح الخطأ (VECM)، كما تمّ إجراء اختبار التّكامل المشترك Johansen–Juselius بالاعتماد على البرنامج الإحصائيّ EViews. توصّلت نتائج الدّراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الودائع المصرفيّة والمتغيّرات المستقلّة (حيث وُجِد أثرٌ سلبيٌّ لسعر الفائدة والتّضخّم، وأثرٌ إيجابيٌّ لعرض النّقودِ، وسعر السّياسة النّقديّة، وسعر السّهم في الودائع المصرفيّة في الأجل الطّويل). وكشف نموذج (VECM) أنّ الودائع المصرفيّة تتأثّرُ في الأجل قصير المدى بالصّدمة التّضخّميّة والتغيّر في المعروض النّقدي.

5ـ دراسة (Turhani,2016) بعنوان:

The Determinative Factors of Deposits Behavior in Banking System in Albania (Jan 2005 – Dec 2014)

العوامل المحدّدة لسلوك الودائع في النّظام المصرفيّ في ألبانيا (كانون الثاني 2005 – كانون الأول 2014) [8].

هدفت هذه الدّراسة إلى دراسة أثر (متغيّرات الاقتصاد الكلّيّ، ومتغيّراتٍ مصرفيّةٍ خاصّةٍ) في سلوك الودائع، وأثير الأزمة الماليّة العالميّة (2008) في النّظام المصرفيّ الألبانيّ خلال الفترة الممتدّة (من كانون الثاني 2005 إلى كانون الأول 2014) بالاعتماد على البيانات الرّبعيّة. ولتحقيق هدف الدّراسة تمّ بناء نموذجٍ لتقييم أثر هذه العوامل، وتضمن ذلك النّموذج عواملَ الاقتصاد الكلّيّة (سعر الفائدة، نموّ النّاتج المحليّ الإجماليّ، معدّل التّضخّم، معدّل البطالة، مستوى التّحويلات الماليّة، سعر الصّرف، الأموال المتداولة خارج المصارف)، وعوامل مصرفيّةٍ (سيولة المصرف، ربحيّة المصرف، الرسملة، القروض المتعثّرة، التّعرض لمخاطر سعر الصّرف)، ومتغيّراتٍ ضابطةٍ (حجم المصرف والأزمة). ولتحليل البيانات إحصائيّاً استخدم الباحث أسلوب الانحدار الخطيّ. خلصت نتائج الدّراسة إلى أنّ تدهور العديد من مؤشّرات الأداء المصرفيّ أو الاقتصاد الكلّيّ قد أثّر في مستوى الودائع. كما أنّ هناك عاملين مهمّين يؤثران في مستوى إجمالي الودائع؛ هما: مستوى السّيولة المصرفيّة، وأسعار الفائدة في الودائع بالعملة الأجنبيّة. وهناك نتيجةٌ مهمّةٌ أخرى هي أنّ أداء الودائع قد تحسّن خلال فترة الأزمات مقارنةً بالفترة العادية، ممّا يشير إلى أنّ آثار الأزمة تظهر بعد أشهرٍ في القطّاع المصرفيّ في ألبانيا.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات التي تمت في سورية، يلاحظ أن هذه الدراسة تختلف عن دراستي (مرشد، 2018) و(ندور، 2017) من حيث المتغيرات المدروسة والفترة الزمنية بالإضافة للأسلوب القياسي المستخدم، حيث استخدم البحث منهجيّة الانحدار الذّاتيّ للفترات الموزّعة (ARDL) في قياس أثر المتغيّرات المستقلّة في المتغيّر التّابع. في حين أنّ الدّراسات السّابقة قاست الأثر بأساليب أخرى، أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فتختلف هذه الدراسة بالبيئة، والفترة المدروسة، والأساليب القياسية.

مشكلة البحث:

يمكن التّعبير عن مشكلة البحث بالسّؤال الآتي: هل تؤثّر العوامل الاقتصاديّة الكلّيّة في حجم ودائع المصارف التّقليدية الخاصّة العاملة في سوريةَ؟ وتتفرّع عن السّؤال السّابق الأسئلة الفرعيّة الآتية:

- هل يؤثّر سعر الفائدة الحقيقيّ في حجم الودائع المصرفيّة؟
- هل يؤثّر الناتج المحلي الإجماليّ في حجم الودائع المصرفيّة؟
- هل يؤثّر عرض النّقود في حجم الودائع المصرفيّة؟
- هل تؤثّر البطالة في حجم الودائع المصرفيّة؟

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف البحث إلى:

- دراسة أثر سعر الفائدة الحقيقيّ في حجم الودائع المصرفيّة
- دراسة أثر الناتج المحلي الإجمالي في حجم الودائع المصرفيّ
- دراسة أثر عرض النّقود في حجم الودائع المصرفيّة.
- دراسة أثر البطالة في حجم الودائع المصرفيّة.

فرضيات البحث:

الفرضيّة الأولى: يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لسعر الفائدة الحقيقيِّ في حجم الودائع المصرفيّة.

الفرضيّةُ الثّانية: يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ للناتج المحلي الإجمالي في حجم الودائع المصرفيّة.

الفرضيّة الثّالثة: يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ لعرض النقود في حجم الودائع المصرفيّة.

الفرضيّة الرّابع: يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ للبطالة في حجم الودائع المصرفيّة.

أهميّة البحث:

تنبع أهميّة البحث من الدّور المهمّ والرّائد للقطّاع المصرفيّ في عملية التّنمية الاقتصاديّة في سورية، ويمكن عدُّ الودائع المصرفيّة أهمَّ متغيّرٍ للتّنمية الاقتصاديّة؛ فالودائع الّتي تمّت تعبئتها ستُوجّه إلى المشاريع الاستثماريّة والإنتاجيّة، كما أن أهميّة هذا البحث تأتي من أهميّة المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة الّتي تمّ اختبار أثرها في الودائع، والّتي لم تتناولها دراستي (ندور، 2017)، و(مرشد، 2018) التي تمتا في سورية. كما تكمن الأهميّة العمليّة للبحث في تقديم توصياتٍ ومقترحاتٍ لإدارات المصارف عامّةً، وللبنك المركزيّ خاصّةً لصياغة سياسات واستراتيجيات عمليّة لتعبئة الودائع. كما أنّها على المستوى الكلّي قد تقدّم مقترحاتٍ تساعد الجهات الواضعة للسّياسات النّقديّة والماليّة خاصّةً على سنّ سياساتٍ لتحسين بيئة الاقتصاد الكلّيّ ولا سيما السّياسات الّتي تعمل على تعزيز النّموّ الاقتصاديّ.

الإطار النظري للدراسة:

ـ الودائع المصرفيّة Bank Deposits:

تعدّ الودائعُ أحد أهمّ مصادر تمويل المصرف، فهي أكبر خصوم المصرف حجماً وأكثرها أهميّةً، وتشكّل من (80% – 90%) من إجمالي الخصوم في ميزانيّة المصرف التّجاريّ [9]، وتعرف الوديعة المصرفيّة بأنّها: اتفاقٌ بين المصرف والمودع، بموجبه يقوم العميل بإيداع مبلغٍ من النّقود لدى المصرف، ويلتزم المصرف بردّ هذا المبلغ عند الطّلب أو لأجلٍ معيّنٍ ودفع الفوائد على الوديعة، ويلتزم المصرف أيضاً بإحاطة الوديعة بالسّريّة التّامة لأنّها تدلُّ على المركز الماليّ للعميل [10]. وعرّفها [11] بأنّها: أموالٌ وُضِعت في مؤسسةٍ ماليّةٍ من قبل وحدات الفائض الاقتصاديّ مثل أصحاب المنازل والشّركات والمستثمرين والحكومة، ويمكن أن تكون هذه الأموال إمّا من النّقد أو المطالبات بالمال؛ مثل الشيكات الموضوعة في حسابات المودعين، أو القروض المصرفيّة، أو الأموال من الاستثمارات. وتتأثر عملية تعبئة الودائع المصرفية بمجموعة من العوامل؛ منها عوامل خاصة بالعميل مثل: (الوعي المصرفي، والثقة، والثقافة)، وعوامل خاصة بالمصرف مثل: (الربحية، وحجم المصرف، والسيولة، وعمر المصرف...إلخ)، وعوامل اقتصاديّة كليّة مثل: (سعر الفائدة، التضخم، سعر الصرف، عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي.....إلخ). لذلك سيقوم البحث باختبار بعض العوامل الكلية المؤثرة في الودائع المصرفية. فيما يلي عرض نظري لأثر بعض المتغيرات الكلية في الودائع المصرفية:

ـ سعر الفائدة Interest Rate:

يُعرّف سعر الفائدة بأنّه: ثمن يُدفع مقابل استخدام الائتمان أو المال [12]. ويُعرف أيضاً بأنّه: تكلفة الفرصة البديلة للمال. وبناءً عليه، يمكن عدّ الفائدة سدادٌ لازمٌ لحثّ المقرض عن التّخلّي عن أمواله لفترةٍ من الوقت. وفي معظم الأحيان، يتمّ التّعبير عن الفائدة على أنّها نسبةٌ مئويّةٌ سنويّةٌ [13]. ويمكن التمييز بين نوعين من سعر الفائدة:

. سعر الفائدة الاسمي Nominal interest rate: هو السّعر المُعلَن الّذي يدفعه المستثمرون مقابل الأموال المُقترضَة، أو الّذي يدفعه المصرف على الودائع [14].

. سعر الفائدة الحقيقيّ real interest rate: وهو ـ حسب فيشر ـ الفرق بين معدّل الفائدة الاسميّ والتّضخّم المُتوقّع [15]. ويُعبَّر عنه بالمعادلة الآتية: ($r = i - \pi^e$): بحيث: r: سعر الفائدة الحقيقيّ. i: سعر الفائدة الاسميّ، π^e: التّضخّم المتوقع.

يفرق الاقتصاديون بين أثرين لسعر الفائدة في الادخار (الودائع المصرفية) [16] ؛ أثر طردي: كلما انخفض معدل الفائدة، ارتفع مستوى الاستهلاك، مما أدى إلى انخفاض مستوى الادخار. (أسعار الفائدة المرتفعة تزيد من جاذبية الادخار الحالي على حساب الاستهلاك الحالي). وأيضا أثر عكسي: كلما انخفض معدل الفائدة، ارتفع مستوى الادخار المتوقع، لأنه يجب تعويض انخفاض معدل العائد من الاستثمار بمعدل ادخار أعلى.

ـ النّاتج المحليّ الإجماليّ Gross Domestic Product (GDP):

يُعدّ النّاتج المحليّ الإجماليّ من أهمّ مؤشرات الاقتصاد الكلّيّ الّتي تقيس حجم الأنشطة الاقتصاديّة، وبالتالي هو أحد مقاييس الرّفاهيّة الاقتصاديّة. ويُعرّف بأنّه: القيمة السوقيّة للسّلع، والخدمات المُنتجَة في منطقةٍ جغرافيّةٍ محددّةٍ (عادةً بلد) خلال فترةٍ زمنيّةٍ محدّدةٍ (غالباً سنة) [17].

بالنسبة لأثر الناتج المحلي الإجمالي في الادخار (الودائع المصرفية)، وفقاً لنظريّة الميل الحديّ للادّخار عند الكينزيين، إنّ النّموّ الاقتصاديّ يساهم في نموّ الدّخل الشّخصيّ ونفقات الاستهلاك الفرديّ، فيزداد الادّخار بازدياد الدّخل. بمعنى أنه مع زيادة النمو الاقتصادي يزداد مقدار الادخار أيضا [18].

ـ عرض النّقود Money Supply:

يصعُب تحديد مفهومٍ محدّدٍ لعرض النّقود؛ فثمّة مفاهيم عديدة له ارتبطت بمكوّنات هذا العرض الّذي يؤدي وظائف النّقود، وهذه المفاهيم تتدرج من المعنى الضّيق إلى الواسع. وهذه المفاهيم لم يتم توحيد مكوّناتها بشكل كامل عبر البلدان. **مقاييس عرض النّقود في سورية**، وحسب مصرف سوريّة المركزيّ[1]:

M0: يشمل النّقد المصدّر، وودائع المصارف المحلّية، مضافاً إليها ودائع القطّاعات الأخرى ماعدا الحكومةَ المركزيّةَ لدى السّلطات النّقديّة. وتعتبر الأساس للنّقود بتعريفها الأوسع، ويطلق عليها القاعدة النّقديّة أو النّقد ذو القوّة العليا، ويستخدم كأحد الأهداف التّشغيليّة الوسيطة للسّياسة النّقديّة في إدارة عرض النّقد (M2).

M1: يشمل النّقد المصدّر مضافاً إليه الودائع تحت الطّلب.

M2: يُطلق على العرض النّقدي (M2) السّيولة المحليّة أو التّعريف الواسع للنّقد. ويتضمّن العرض النّقدي كلّاً من النّقود (العملة والودائع تحت الطّلب)، وأشباه النّقود (الودائع لأجل، ودائع التّوفير، الودائع بالقطع الأجنبيّ والتّأمينات لقاء عمليات الاستيراد).

بالنسبة لأثر عرض النقود في الودائع المصرفية؛ هناك أثر إيجابي للعرض النقدي الواسع في نمو الودائع. يشير هذا إلى أن نمو الودائع المصرفية ناتج عن زيادة النسبة المئوية في المعروض النقدي. تعكس النتيجة الفرضية القائلة بأن المعروض النقدي يقيس الظروف النقدية، ويُظهِر نمو الودائع المصرفية نمو المعروض النقدي [19].

[1] https://www.cb.gov.sy/index.php?lang=1&dir=html&ex=1&page=charts&act=598&rep=14

ـ البطالة Unemployment:

لا يوجد اتفاقٌ عامٌّ حول مفهومٍ رسميٍّ محدّدٍ للبطالة، ووفقاً للمعايير الّتي حدّدتها منظمة العمل الدّوليّة (ILO)[2] فإنّ البطالة تشمل الأشخاص الّذين هم في سنّ العمل، وقادرين عليه، وراغبين به، وباحثين عنه ولكنّهم لا يجدون فرصة عملٍ. وتقاس البطالة كما يأتي [20] : معدّل البطالة = $\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} * 100$. بالنسبة لأثر البطالة في الادخار (الودائع المصرفية) تؤدي البطالة إلى انخفاض مستويات الدخول، حيث توجد شريحة من العاطلين لم يحصلوا على أي أجور، وبالتالي تكون مصدر للادخار السلبي، أو انخفاض مستويات الادخار على مستوى الأسرة، وبالتالي المجتمع ككل [21] [22].

منهجية البحث:

مصادر البيانات:

لغاية تحقيق أهداف الدّراسة، واختبار فرضياتها تمّ الاعتماد عل بياناتٍ ربعيّةٍ للفترة الزّمنيّة (2011q1 ــ2020q2)، تمّ الحصول عليها من المكتب المركزي للإحصاء، وتقارير المصرف المركزيّ، والقوائم الماليّة للمصارف التّقليدية الخاصّة العاملة في سورية. أما بالنسبة للبيانات السنوية كـ (الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، مؤشر الإرهاب العالمي) تم تحويلها إلى بيانات ربعية باستخدام طريقة cubic– match last، بالاعتماد على برنامج Eviews 13.

متغيّرات الدّراسة:

الجدول الآتي يبيّن متغيّرات الدّراسة ومصدر البيانات:

الجدول رقم (1): متغيّرات الدّراسة ومصدر البيانات المتعلّقة بها

اسم المتغيّر	التّرميز	طريقة الحساب	مصدر البيانات
المتغيّر التّابع			
إجمالي الودائع المصرفية	BD	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الودائع المصرفية	القوائم الماليّة للمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية
المتغيّرات المستقلّة			
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي	المكتب المركزي للإحصاء
عرض النقود	M2	اللوغاريتم الطبيعي لعرض النقود	مصرف سورية المركزي
معدل الفائدة الحقيقي	RIR	= معدل الفائدة الاسمي – معدل التضخم الربعي	تم حسابه بناء على البيانات المنشورة على موقع المصرف المركزي
البطالة	Unem	$\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} * 100$	المكتب المركزي للإحصاء

[2] https://www.ilo.org/global/lang--en/index.htm

المتغيّرات الضّابطة[3]			
الربحية	ROA	(الضريبة بعد الربح)/(الأصول إجمالي)*100	بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف المدروسة
مؤشر الإرهاب العالمي	GTI		تم الحصول على قيم المؤشر من المنظمة العالمية للسلام.
حجم المصرف	SB	اللوغاريتم الطّبيعي لإجمالي الموجودات	بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف المدروسة

المصدر: إعداد الباحثتان بالاستناد إلى الدّراسات السّابقة

الأساليب القياسيّة المستخدمة:

أوّلا: الاختبارات التمهيدية للتّعرف على خصائص المتغيّرات، مثل: (اختبار التّوزيع الطّبيعي للمتغيّرات Jarque–Bera، مصفوفة الارتباط، واختبارات استقراريّة البيانات). وتبعاً لذلك تمّ اختيار النّموذج الملائم لاختبار الفرضيات.

ثانياً: اختبار وجود علاقة تكامل مشترك Bound Tests.

ثالثاً: تطبيق نموذج (ARDL) الانحدار الذّاتي للفترات الموزّعة Autoregressive Distributed Lags models.

رابعاً: اختبار جودة البواقي باستخدام (اختبار التّوزيع الطّبيعي لبواقي النّموذج، واختبار الارتباط الفرديّ للبواقي، واختبار استقراريّة سلسلة البواقي).

النتائج والمناقشة:

أولا: الاختبارات التمهيدية:

ـ الإحصاءات الوصفية واختبار التّوزيع الطّبيعي للمتغيّرات Jarque–Bera:

الجدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي.

GTI	ROA	SB	UNEM	GDP	RIR	M2	BD	
0.07	0.01	24.94	0.34	27.39	0.008	28.95	24.37	**Mean**
0.08	0.002	24.92	0.32	27.28	0.02	28.87	24.46	**Median**
0.08	0.33	27.08	0.48	28.06	0.15	30.09	26.80	**Maximum**
0.05	-0.13	23.24	0.14	27.22	-0.25	28.24	22.25	**Minimum**
0.005	0.04	0.72	0.08	0.23	0.09	0.51	0.82	**Std-Dev**
-2.66	2.94	0.003	-0.19	1.57	-1.26	0.40	-0.09	**Skewness**
11.49	17.37	2.64	2.65	4.26	4.63	2.07	2.92	**Kurtosis**
1589.03	3811.93	2.00	4.36	177.55	142.6	24.16	0.60	**Jarque-**

[3] **تم اختبار أثر (الربحية وحجم المصرف) كمتغيرين متعلقين بالمصرف لأهميتهما أولاً، ولعدم اختبار أثرهما في الدراسات السابقة التي تمت في سورية ثانياً.**

تم اختبار أثر مؤشر الإرهاب العالمي كمؤشر ضابط خارجي يعبر عن الاستقرار الأمني، وخاصة أن الفترة المدروسة الممتدة من (2011_2020) هي فترة بدء الأزمة في سورية والمستمرة لغاية الآن.

								Bera
0.00	0.00	0.36	0.11	0.00	0.00	0.00	0.73	**Probability**

المصدر: إعداد الباحثتان بالاستناد على مخرجات E-veiws 13.

يلاحظ من الجدول (2) أن بعض البيانات لها توزيع طبيعي مثل (BD, Unem, SB) حيث أن احتمالية Jarque-Bera أكبر من 0.05. في حين أن المتغيرات الأخرى لم تتوزع طبيعيا.

ـ مصفوفة الارتباط Correlation matrixes

الجدول الآتي يوضّح معاملات الارتباط بالنّسبة للمتغيّرات المدّروسة للتّأكد من خلوّ النّموذج الّذي سيتمّ تقديره من مشكلة الارتباط المتعدّد بين المتغيّرات التّفسيريّة المستقلّة:

الجدول رقم (3): مصفوفة الارتباط

Correlation Probability	GDP	M2	UNEM	RIR	GTI	SB	ROA
GDP	**1.000** ----						
M2	0.724- 0.000	**1.000** ----					
UNEM	0.527- 0.000	0.119- 0.019	**1.000** ----				
RIR	0.247- 0.000	0.018 0.726	0.104 0.041	**1.000** **----**			
GTI	-0.507 0.000	0.006 0.906	0.686 0.000	-0.062 0.225	**1.000** ----		
SB	-0.472 0.000	0.565 0.000	0.009 0.859	0.015- 0.768	0.055 0.282	**1.000** ----	
ROA	0.094- 0.065	0.263 0.000	0.016 0.751	0.465- 0.000	0.019 0.699	0.140 0.006	**1.000**

المصدر :إعداد الباحثتان بالاستناد على مخرجات E-veiws 13.

يلاحظ من الجدول السّابق عدم وجود ارتباطٍ قويٍّ ومعنويٍّ بين المتغيّرات المستقلّة، ولكن يوجد ارتباطٌ متوسط سالب ومعنوي كمثال بين (M2 وGDP) بمقدار -0.72، وارتباط ضعيفٌ موجبٌ ومعنويٌّ كمثال بين (Unem، GTI) بمقدار 0.68، وارتباطٌ ضعيفٌ سالبٌ ومعنويٌّ كمثال بين (M2 وUnem) بمقدار 0.12. وعليه ليس هناك حاجة لاستبعاد أي متغيّر.

ـ اختبارات الاستقراريّة Unit root test

لمعرفة طريقة التّقدير المناسبة يجب التّأكد من درجة استقراريّة المتغيّرات عبر الزمن؛ فقد يترتّب عن دراسة السّلسة غير المستقرّة انحداراتٌ زائفةٌ في حال تمّ استخدامها في دراسة الانحدار الخطّيّ. ومن جهةٍ أخرى فقد تؤدّي إلى تكاملٍ مشتركٍ زائفٍ في حال تحليل علاقة التّكامل المشترك بين المتغيّرات [23]. ولذلك عمد البحث إلى دراسة استقراريّة المتغيّرات، ومن ثم اختيار طريقة التّقدير المناسبة.

الجدول رقم (4) اختبارات جذر الوحدة.

المتغير	ADF		PP		النتيجة
	قيمةT	Prob	قيمة T	Prob	
BD	152.42	***0.000**	208.25	***0.000**	I(1)
GDP	131.80	***0.000**	256.48	***0.000**	I(0)
M2	-4.98	***0.001**	-4.82	***0.002**	I(1)
RIR	-1.98	****0.04**	-2.62	****0.02**	I(0)
Unem	32.57	*****0.06**	43.61	***0.004**	I(1)
Sb	118.59	***0.000**	123.20	***0.000**	I(1)
ROA	60.15	***0.000**	57.86	***0.000**	I(0)
GTI	-3.47	****0.016**	-5.28	***0.000**	I(0)

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج E-views 13.

*: مستوى دلالة 1%، **: مستوى دلالة 5%، ***: مستوى دلالة 10%.

يلاحظ من نتائج اختبارات جذر الوحدة في الجدول رقم (4) أنّ بعض المتغيّرات استقرّت عند المستوى مثل (GDP، RIR، GTI، ROA)، وبعض المتغيرات استقرّت عند الفرق الأوّل مثل (M2، BD، Unem، SB)، وبناءً عليه فإنّ النّموذج الملائم لقياس المتغيّرات هو منهجية (ARDL) الانحدار الذّاتي للفترات الموزّعة.

ثانياً: اختبار وجود علاقة تكامل مشترك Bounds Test

يعتمد قرار التّكامل المشترك على اختبار الحدود الّذي تنص فرضيته العدم على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، وفي مقابل ذلك تنصّ فرضيته البديلة على وجود علاقة تكامل مشترك، ويتمّ الحكم على العلاقة من خلال مقارنة إحصائية Fالمحسوبة مع الحدود العليا أو الدنيا للقيم الحرجة الجدولية الخاصة إما بـPesaran et al (2001) أو الخاصة Narayan (2005) [24]، حيث يلاحظ من الجدول (5) أنّ قيمة F المحسوبة أكبر من قيم T الجدوليّة الدّنيا والعليا، وبالتّالي نستطيع رفض فرضية العدم. وعليه نستنتج أنّ هناك علاقة تكاملٍ مشتركٍ بين المتغيّرات.

الجدول (5) نتائج اختبار الحدود

F-statistic					
6.767					
T- statistic					
Sample Size	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.781	3.941	3.326	4.653	4.689	6.358
35	2.685	3.785	3.174	4.383	4.629	5.698

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 13.

ثالثاً: نموذج الانحدار الذاتي للفترات الموزعة Autoregressive Distributed Lags models (ARDL):

يعدّ نموذج ARDL أحد تقنيات التّكامل المشترك الّتي تدرس العلاقة بين المتغيّرات على الأجل الطويل. وهو نموذجٌ مطورٌ عن اختبارات التّكامل المشترك لـ Granger (1981) و Engle and Granger (1987)، Johansen and Juselius (1990)، والتي تطبّق فقط على المتغيّرات المستقرّة في نفس الرّتبة. تم تطوير ARDL من قبل (Pesaran and Shin 1999 and Pesaran et al. 2001) على أن يدرس علاقة التّكامل المشترك بين المتغيّرات المستقرّة عند (0) اأو (1) ا أو كليهما [25].

نموذج الدّراسة:

$$BD_{it} = C + \sum_{l=0}^{Pgdp} \beta_{il} gdp_{it-1} + \sum_{l=0}^{Pm2} \beta_{il} M2_{it-1} + \sum_{l=0}^{Prir} \beta_{il} RIR_{it-1} + \sum_{l=0}^{PUNEM} \beta_{il} UNEM_{it-1} + \sum_{l=0}^{Pgti} \beta_{il} GTI_{it-1} + \sum_{l=0}^{Psb} \beta_{il} SB_{it-1} + \sum_{l=0}^{Proa} \beta_{il} ROA_{it-1}$$

الجدول رقم (6) نتائج اختبار ARDL

variables المتغيرات	Coefficient المعامل	Std.Error الخطأ المعياري	t-Statistic إحصائية T	Prop الاحتمالية
Long-run (pooled) Cofficients				
GDP	3.482	0.720	4.831	0.0000
M2	1.097	0.307	3.569	0.0004
UNEM	1.250	0.030	41.187	0.0000
RIR	0.981	0.370	2.647	0.0085
GTI	-0.044	8.721	-0.005	0.9959
SB	0.621	0.181	3.426	0.0007
ROA	-1.767	0.315	-5.610	0.0000
@ TREND	-0.040	0.017	-2.271	0.0238
Short – run (Mean – Group)				
COINTEQ	-0.560	0.139	-4.015	0.0001
D(BD(-1))	-0.057	0.112	-0.508	0.6113
D(GDP)	8.743	4.814	1.816	0.070
D(GDP(-1))	-6.195	3.199	-1.936	0.053
D(M2)	-0.249	0.232	-1.077	0.282
D(M2(-1))	-0.059	0.169	-0.352	0.724
D(SB)	0.111	0.127	0.869	0.385
D(SB(-1))	-0.229	0.117	-1.953	0.051
D(UNEM)	-3.320	2.782	-1.193	0.233
D(UNEM(-1))	0.648	2.297	0.282	0.778
D(GTI)	-93.038	64.724	-1.437	0.151
D(GTI(-1))	12.268	47.789	0.256	0.797
D(RIR)	-0.333	0.055	-5.992	0.000
D(RIR(-1))	-0.170	0.052	-3.260	0.001
D(ROA)	0.854	0.275	3.107	0.002
D(ROA(-1))	0.590	0.226	2.613	0.009
C	-74.638	18.539	-4.025	0.000
R-squared 0.78 **Adjusted R-squared 0.77**		**F-statistic 184.7** **Prob(F-statistic) 0.000**		

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 13.

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ ما يأتي:

ـ معلمة معامل تصحيح الخطأ (CointEq) سلبيّةٌ ومعنويّةٌ؛ ممّا يدلّ على وجود علاقةٍ طويلة الأجل بين المتغيّر التّابع والمتغيّرات المستقلّة. ويشير معامل تصحيح الخطأ إلى أنّ هناك 56% من أخطاء قصيرة الأجل يمكن تصحيحها للعودة إلى الوضع التّوازني في الأجل الطّويل.

ـ بلغت قيمة (R-squared) معامل التّحديد 78%، أي إنّ متغيّرات النّموذج تستطيع تفسير 78% من التّغيّرات الحاصلة في المتغيّر التّابع.

ـ تشير قيمة (F-statistic) إلى معنوية نموذج الدّراسة؛ فالقيمة الاحتماليّة لها أصغر من 0.05، ممّا يؤدّي إلى أنّ متغيّرات الدّراسة معنويّةٌ في تفسيرها المشترك للتّغيّرات الحاصلة في المتغيّر التّابع.

رابعاً: اختبارات جودة البواقي:

من خصائص النّموذج الجيّد تحقيقُ بواقي النّموذج المقدّر لمجموعةٍ من الخصائص، كخضوع البواقي للتّوزيع الطّبيعيّ (Normality Test)، وعدم وجود ارتباطٍ فرديٍّ (cross-section dependence tests) في سلسلة البواقي، واستقراريتها (Uint root Tests). والجدول الآتي يوضّح خصائص البواقي من خلال الاختبارات المذكورة:

الجدول رقم (7) نتائج اختبارات جودة البواقي.

Normality Test				
Variable	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Probability
Residuals	0.002	3.54	3.93	0.14
cross-section dependence tests				
Test		Statistic		Prob
Pesaran CD		-0.008		0.993
Uint root Tests				
Test		Statistic		Prob
ADF		166.977		0.000
PP		289.248		0.000

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 13.

ـ بالنّسبة لاختبار التّوزيع الطّبيعيّ (Normality Test)، يلاحظ من الجدّول (7) أنّ القيمة الاحتماليّة لـ Jarque-Bera 0.14، وهي أكبر من 0.05، وبالتّالي لا نستطيع رفض الفرضيّة العدم الّتي تنصّ على أنّ البواقي تتبع التّوزيع الطّبيعي، وعليه فإنّ سلسلة البواقي تتبع التّوزيع الطّبيعي.

ـ بالنّسبة لاختبار الارتباط الفرديّ (cross-section dependence tests)، يلاحظ أنّ القيمة الاحتماليّة لـ (Pesaran CD) أكبر من 0.05، وبالتالي لا نستطيع رفض الفرضيّة العدم الّتي تنصّ على عدم وجود ارتباطٍ فرديٍّ بين بواقي النّموذج.

ـ بالنّسبة لاختبارات الاستقراريّة (Uint root Tests)، يلاحظ أنّ القيمة الاحتماليّة لاختباري (ADF وPP) أصغر من 0.05، وبالتّالي نستطيع رفض فرضيّة العدم الّتي تنصّ على وجود جذر وحدة في سلسلة البواقي، وعليه فإنّ بواقي النّموذج مستقرّةٌ.

بناءً على الاختبارات السّابقة، يمكن الحكم على النّموذج بأنّه جيّدٌ، وبأنّ هناك علاقةً طويلة الأجل بين المتغيّرات؛ وبالتالي، ومن خلال الاعتماد على نتائج تقدير النّموذج الجدول (6) يمكن التّوصل إلى المتغيّرات ذات الأثر المعنويّ في الودائع المصرفيّة. وعليه يصاغ النّموذج كما يأتي:

$$BD_{it} = -74.638 + 3.482GDP + 1.097M2 + 0.981Unem + 0.621RIR + 1.250SB - 1.767ROA$$

بالنّسبة لمعامل الـ GDP الّذي يمثّل النّاتج المحلّيّ الإجماليّ بالأسعار الثّابتة، يلاحظ أنهّ معنويٌّ وبإشارةٍ موجبةٍ عند مستوى معنويّة 1%؛ وبالتّالي فإنّنا نرفض الفرضيّة العدم الّتي تنصّ على عدم وجود أثرٍ للنّاتج المحلّيّ الإجماليّ في الودائع المصرفيّة، ونقبل الفرضيّة البديلة الّتي تنصّ على وجود أثرٍ للنّاتج المحلّيّ الإجماليّ في الودائع المصرفيّة. وبناءً على ذلك يوجد أثر طرديّ للناتج المحلي الإجمالي في الودائع المصرفية؛ فزيادة بمقدار 1% بالنّاتج المحلّيّ الإجماليّ ستؤدّي إلى زيادة 348% في الودائع المصرفيّة في الأجل الطّويل، والعكس صحيح.

بالنّسبة لمعامل M2 الّذي يعبّر عن عرض النّقود بالمعنى الواسع، يلاحظ أنّه معنويٌّ وبإشارةٍ موجبةٍ عند مستوى معنويّة 5%؛ وبالتّالي فإنّنا نرفض الفرضيّة العدم الّتي تنصّ على عدم وجود أثرٍ لعرض النّقود في الودائع المصرفيّة، ونقبل الفرضيّة البديلة الّتي تنصّ على وجود أثرٍ لعرض النّقود في الودائع المصرفيّة. وبناءً على ذلك، يوجد أثر طردي لعرض النقود في الودائع المصرفية؛ فزيادةٌ بمقدار 1% في العرض النّقدي ستؤدّي إلى زيادة 109% في الودائع المصرفيّة في الأجل الطّويل، والعكس صحيحٌ.

بالنّسبة لمعامل RIR الّذي يعبّر عن سعر الفائدة الحقيقيّة، يلاحظ أنّه معنويٌّ وبإشارةٍ موجبةٍ عند مستوى معنويّة 1%؛ وبالتالي فإنّنا نرفض الفرضيّة العدم الّتي تنصّ على عدم وجود أثرٍ لسعر الفائدة الحقيقيّة في الودائع المصرفيّة، ونقبل الفرضيّة البديلة الّتي تنصّ على وجود أثرٍ لسعر الفائدة الحقيقيّة في الودائع المصرفيّة. وبناءً على ذلك، يوجد أثر طردي لسعر الفائدة الحقيقي في الودائع المصرفية؛ فزيادة بمقدار 1% في سعر الفائدة الحقيقيّة ستؤدّي إلى زيادة قدرها 62% في الودائع المصرفيّة في الأجل الطّويل، والعكس صحيحٌ.

بالنّسبة لمعامل Unem الّذي يشير إلى البطالة، يلاحظ أنّه معنويٌّ وبإشارةٍ موجبةٍ عند مستوى دلالة 1%؛ وبالتّالي، فإنّنا نرفض الفرضيّة العدم الّتي تنصّ على عدم وجود أثرٍ للبطالة في الودائع المصرفيّة، ونقبل الفرضيّة البديلة الّتي تنصّ على وجود أثرٍ للبطالة في الودائع المصرفيّة. وبناءً على ذلك، يوجد أثر موجب للبطالة في الودائع المصرفية؛ فزيادةٌ بمقدار 1% في البطالة ستؤدّي إلى زيادة 98% في الودائع المصرفيّة في الأجل الطّويل، والعكس صحيحٌ.

بالنّسبة للمتغيّرات الضّابطة:

معامل SB الّذي يعبّر عن حجم الأصول، معنويٌّ بإشارةٍ موجبةٍ عند مستوى معنوية 1%؛ بالتّالي يوجد أثر طرديّ لحجم الأصول في الودائع المصرفيّة، فزيادة حجم الأصول بنسبة 1% ستؤدّي إلى زيادةٍ قدرها 125% في الودائع المصرفيّة في الأجل الطّويل، والعكس صحيحٌ.

بالنّسبة لمعامل ROA الّذي يشير إلى الرّبحيّة مقاسة بالعائد على الأصول، يلاحظ أنّه معنويٌّ بإشارةٍ سالبةٍ عند مستوى معنويّة 1%؛ وهذا يعني وجود أثر عكسي للرّبحيّة في الودائع المصرفيّة، فزيادة الرّبحيّة بنسبة 1% يؤدّي إلى انخفاض الودائع المصرفيّة بنسبة 176% في الأجل الطّويل، والعكس صحيحٌ.

الاستنتاجات و التوصيات:

بناءً على الدّراسة القياسيّة تمّ التّوصل إلى الآتي:

1ـ وجود أثرٍ معنويٍّ طرديٍّ للنّاتج المحلّيّ الإجماليّ في ودائع المصارف التّقليديّة الخاصّة العاملة في سوريّة في الأجل الطّويل، وتفسر النتيجة أن زيادة النمو الاقتصادي سيزيد من نصيب الفرد من الدخل وبالتالي ستزداد المدخرات والعكس صحيح.

2ـ وجود أثرٍ معنويٍّ طردي لعرض النّقود في ودائع المصارف التّقليديّة الخاصّة العاملة في سوريّة في الأجل الطويل، ويمكن تبرير النّتيجة بأنّ الودائع المصرفيّة هي جزءٌ من العرض النّقدي بمكوّناته؛ فأيّ زيادةٍ في الودائع المصرفيّة ستكون نتيجةً للزّيادة في العرض النّقديّ.

3ـ وجود أثرٍ معنويٍّ طرديٍّ لسعر الفائدة الحقيقيّ في ودائع المصارف التّقليديّة الخاصّة العاملة في سوريّة في الأجل الطّويل، وهذه النّتيجة تتوافق مع دراسة (Tun, 2019)، وتُفسّر النّتيجة بأنّه في حالتنا هذه؛ معدلات الفائدة الاسميّة ثابتةٌ، مع ارتفاع لمعدّلات التّضخّم، ولكن الودائع المصرفية قد تكون في الفترة المدروسة في سورية الفرصة الأفضل في ظل انخفاض الفرص الاستثمارية، وعدم الاستقرار الأمني، وحالة عدم اليقين لدى الأفراد.

4ـ وجود أثرٍ معنويٍّ طرديٍّ للبطالة في ودائع المصارف التّقليديّة الخاصّة العاملة في سوريّة في الأجل الطّويل، وهذه النّتيجة تتوافق مع دراسة (Turhani,2016) الّتي استندت في تبرير هذه العلاقة الّتي تتعارض مع الأدبيّات، إلى التّحويلات الخارجيّة، فالعائلات تستثمر جزءاً من التّحويلات الخارجيّة في الودائع، وتستهلك الباقي. وهذا يناسب الواقع السّوري الّذي ارتفعت فيه معدّلات الهجرة بشكلٍ كبيرٍ جدّاً، وكثيرٌ من العائلات السّورية تعيش على التحويلات الخارجيّة.

بالنّسبة للمتغيّرات الضّابطة:

ـ وجود أثرٍ سالبٍ للرّبحيّة في ودائع المصارف التّقليديّة الخاصّة العاملة في سوريّة في الأجل الطّويل، وتُفسّر النّتيجة بأنّ ارتفاع معدّل العائد على الأصول سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الودائع نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية، وهذا سيؤثر سلبا على العملاء وإيداعهم من خلال: إما نتيجة نقل المصرف لجزء من التكلفة للعملاء مباشرة، أو من خلال بحث المصرف عن مصادر تمويل أخرى أقل تكلفة من الودائع.

ـ وجود أثرٍ إيجابيٍّ لحجم المصرف في ودائع المصارف التّقليديّة الخاصّة العاملة في سوريّة في الأجل الطّويل، ويُعزى السّبب إلى أنّ المصارف كبيرةَ الحجم لها قدرةٌ تنافسيّةٌ قويّةٌ تمكّنها من استقطاب المودعين بتقديم خدماتٍ أكثر جودةً وأقل تكلفةً، كما أنّها تولّد الثّقة لدى المودعين في استرداد ودائعهم.

التّوصيات:

1. في ظلّ الاستقرار الأمنيّ النّسبي الحاليّ، يجب على المصارف توسيع محفظة القروض، ولاسيما القروض الطّويلة الأجل الّتي تصبّ في خدمة زيادة الإنتاج.
2. توظيف فائض الودائع في مشاريع استثماريّةٍ تعود بالنّفع على المصارف والمودعين والمجتمع ككل.
3. يتوجّب على صانعي القرار العمل على تفعيل دور المصارف في حشد الودائع طويلة الأجل، الّذي يؤدّي إلى زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان طويل الأجل الّذي يهدف لتمويل المشاريع الاستثماريّة، والتي بدوها تؤدي إلى التّراكم الرأسمالي الّذي يؤدّي إلى تحقيق التّنمية.
4. تحسين بيئة العمل الاقتصاديّة، واتّخاذ قرارات تشجّع على الاستثمار في المشاريع الإنتاجيّة والخدميّة.

5. توجيه الجهود لضبط معدّلات التّضخّم لوقف تأثيره السّلبيّ على معدّلات الفائدة.

6. توفير فرص عملٍ وخفض معدّلات البطالة، والتّركيز على إنتاجيّة العمالة.

References:

1.TUYISHIME, R; MEMBA, F; MBERA, Z (2015). *The Effects of Deposits Mobilization on Financial Performance in Commercial Banks in Rwanda. A case of Equity Bank Rwanda Limited***.** International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research.Vol.3, No.6, pp.44-71.

2. MALKINA. M (2019). *Determinants of Private Savings in the Form of Bank Deposits: A Case Study on Regions of the Russian Federation***.** Economies 2019, 7, 63. www.mdpi.com/journal/economies.

3. ANTWI, A (2015), *Mobilizing deposits; the role of Commercial Banks in Ghana,* South American Journal of Management, Volume 1, Issue 2.

4. TUN, N, N (2019). *An Empirical Analysis 0f Macroeconomic Factors Affecting on The Deposit Mobilization of Private Commercial Banks Myanmar.* International Journal on Recent Trends in Business and Tourism. Vol 3(2).

5. MORSHED, M (2018). *A study of the factors affecting the attraction of bank deposits, an applied case on the clients of private commercial banks in Syria*. Master's thesis in Business Administration. Higher Institute of Business Administration. (in Arabic).

6. NDOUR, E (2017). *Factors affecting the volume of deposits in banks (an applied study on private banks in Syria)*. Master's thesis, Damascus University. Faculty of Economics. Banking and Insurance Department. (in Arabic)

7. SHITSI, F; GAKPAY, L (2017). *The effect of some selected Macroeconomic and financial varibles on commercial bank deposits: Empirical evidence from Ghana*. Adrri Journal of Arts and Social Sciences. VOL.15, NO. 4(3).

8. TURHAN, A; HODA, H (2016). *The Determinative Factors of Deposits Behavior in Banking System in Albania (Jan 2005 – Dec 2014)*. Academic Journal of Interdisciplinary Studies. Vol 5. No 2.

9. SHAQIRI ET AL. (2009), *Local and International Financial Institutions*. Amman: Dar Al Masirah for Publishing and Distribution, first edition. (in Arabic)

10. AL JANABI, H; ARSLAN, R (2009). *Money, Banking, and Monetary Theory*. Wael's house. 1st edition. (in Arabic)

11. VUONG, B, N; TUNG, D, D; GIAO, H,K; DAT, N, T; QUAN, T, N (2020*), Factors Affecting Savings Deposit Decision of Individual Customers: Empirical Evidence from Vietnamese Commercial Banks.* Journal of Asian Finance. Economics and Business. Vol 7. No 7. p 293 – 302.

12. PATTERSON, B; LYGNERUD, K (1999*). The Determination of Interest Rates.* European Parliament. L-2929 Luxembourg.

13. WRIGHT, R; QUADRINI, V (2009). *Money and Banking*, Flat World Knowledge, Inc.

14. ALI, G (2013). *Interest rate policy in Syria: an applied theoretical study. Master's thesis in economics*. Damascus University, Faculty of Economics, Department of Economics. (in Arabic)

15. ROMER, D (2012). *Advanced macroeconomics 4th ed*. Published by McGraw-Hill, a business unit of The McGraw-Hill Companies, Inc.

16. AIZENMAN, JOSHUA; CHEUNG, Y; ITO, H (2017). *The Interest Rate Effect On Private Saving: Alternative Perspectives*. Asian Development Bank Institute. Working Paper. No. 715.
17. LEAMER, E (2009). *Macroeconomic Patterns and Stories.* A Guide for MBAs. 1 c Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
18. RASMIDATTA, P (2011). *The Relationship Between Domestic Saving and Economic Growth and Convergence Hypothesis: Case Study of Thailand*. Master Thesis 30 credit. Economics. Södertörns Högskola. Department of Economics.
19. YAKUBU, I; ABOKOR, A (2020). *Factors determining bank deposit growth in Turkey: an empirical analysis***.** Rajagiri Management Journal. Vol. 14 No. 2, pp. 121-132.
20. SAMUELSON, P; NORDHAUS, W (2009). *Economics Nineteenth Edition*. The McGraw-Hill Companies, In.
21. MAHMOUD, F (2023). *The long-term and short-term equilibrium relationship between saving and investment (a comparative applied study on the Arab Republic of Egypt and East Asian countries)*. Journal of the Faculty of Economics and Political Science. Cairo University. V 24. N 2.
22. WELU, A (2022). *Assessment of Factors Affecting the Saving Status of Women in Halaba Kulito Town, Snnprs, Ethiopia*. A Thesis Submitted to the School of Graduate Studies of Hawassa University for The Partial Fulfilment of the Requirements for The Degree of Master of Arts in Development Management.
23. HERRANZ, E (2017). *Unit Root Tests.* Wiley Interdisciplinary Reviews: Computational Statistics. https://www.researchgate.net/publication/315816808
24. JALLOULI, N; MOQRAN, M (2019), *ARDL Autoregressive Distributed Time Lapse Methodology as an Application of Economic Measurement (Applied Study on Eviews V.10 Software)*. The Second National Forum on Applications of Economic Measurement and Financial Modeling. On November 14, 2019. (in Arabic)
25. NKORO, E; UKO, A (2016). *Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique application and interpretation*. Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016, 63-91.